ميزانية إيطاليا 2020 .. العجز يرتفع إلى 10.4 %

توقعت الحكومة الإيطالية ارتفاع العجز العام إلى 10،4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي وارتفاع الدين العام إلى 155،7% بالمئة عام 2020 بسبب فيروس كورونا المستجد، وفق ما ورد في مشروع الموازنة الجديدة الذي تبناه مجلس الوزراء.

وتثقل هذه الأرقام كاهل الاقتصاد الإيطالي الذي يعاني أساساً من مصاعب جسيمة. وأدى الوباء وتدابير الحجر التي أقرت لمحاولة احتوائه إلى توقف الاقتصاد الإيطالي.

ووفق توقعات قانون المالية المنقّح الذي سيحال إلى البرلمان ليصوّت عليه، يتوقع أن يشهد ثالث اقتصادات منطقة اليورو ركودا حادا هذا العام مع تراجع إجمالي الناتج المحلي 8 بالمئة. ويتوقع ارتفاع الدين العام إلى 155،7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، مقابل نسبة 135،2% المتوقعة قبل ظهور الوباء و134،8 بالمئة المسجلة عام 2019.

البورصة تنهي أولى جلسات رمضان على ارتفاع المؤشر العام

أنهت بورصة الكويت أولى جلسات شهر رمضان أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 37.7 نقطة ليبلغ مستوى 4723.2 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.81 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 91.9 مليون سهم تمت عبر 4638 صفقة نقدية بقيمة بلغت 24.3 مليون دينار كويتي.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 14.9 نقطة ليبلغ مستوى 4032.2 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت41.2 مليون سهم تمت عبر 1194 صفقة نقدية بقيمة 1.2 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 49.2 نقطة ليبلغ مستوى 5074.3 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.98 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 50.6 مليون سهم تمت عبر 3444 صفقة بقيمة 23.01 مليون دينار .

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 21.5 نقطة ليبلغ مستوى 3994.4 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.54 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 36.6 مليون سهم تمت عبر 1023 صفقة نقدية بقيمة 1.2 مليون دينار.

وشهدت الجلسة إعلانا من شركة (بورصة الكويت) يفيد أن غدا الاثنين هو تاريخ انسحاب الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية (صيرفة) من البورصة.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ارجان) و(فيوتشركيد) و(ايفا فنادق) و(مبرد) أما شركات (بيتك) و(بتروجلف) و(الدولي) و(اهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (الخليجي) و(آسيا) و(معادن) و(يونيكاب) الأكثر انخفاضا.

«الكويتية»: تشغيل 34 رحلة في المرحلة الثانية من خطة الإجلاء الكبرى

في إطار جهودها المبذولة لتلبية النداء الوطني، أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن اتمام تشغيل 34 رحلة خلال الثلاث أيام الماضية من تاريخ 23 وحتى 25 ابريل 2020 ضمن المرحلة الثانية لخطة اجلاء المواطنين العالقين في الخارج والتي تعد الاكبر بتاريخ الكويت وقد جاءت بحسب ما أقرته الحكومة الموقرة جراء تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في أنحاء العالم.

ومن المقرر، أن تعاود الخطوط الجوية الكويتية البدء بانطلاق المرحلة الثالثة من خطة الإجلاء الكبرى للمواطنين العالقين في الخارج خلال الفترة من 27 وحتى 29 ابريل 2020 وذلك بحسب الجدول الذي سيتم اعتماده من قبل وزارة الخارجية واعلانه من قبل الطيران المدني.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن رحلات إجلاء المواطنين لليوم الأول من المرحلة الثانية (الخميس 23 ابريل) تضمنت تشغيل رحلات إلى كل من المدن التالية: الدار البيضاء – نواكشوط ، فيينا ، عمان ، القاهرة ، نيويورك ، لندن ، اسطنبول ، بروكسل ، باريس ، مانيلا، وباكو، موزعة على 13 رحلة.

أما رحلات اليوم الثاني (الجمعة 24 ابريل) فقد تضمنت تشغيل رحلات إلى كل من المدن التالية: الدار البيضاء ، دكار ، عمّان ، بانكوك – ترافندروم ، اسطنبول ، لارنكا – بيروت ، نيويورك ، لندن ، تونس – ملقا ، وباريس، موزعة على 13 رحلة.

وفي اليوم الثالث (السبت 25 ابريل) فقد تضمنت تشغيل رحلات إلى كل من المدن التالية: بومباي – دلهي ، عمان ، نيويورك ، لندن ، امستردام ، وباريس – ميونيخ، موزعة على 8 رحلات.

وأكدت الخطوط الجوية الكويتية أنها تحرص كل الحرص على تنفيذ الأوامر الأبوية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه برغبة سموه لعودة أبنائه وبناته المواطنين إلى أرض الوطن قبل وفي الايام الأولى من شهر رمضان المبارك وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص كوزارة الخارجية ووزارة الصحة ووزارة الداخلية والادارة العامة للطيران المدني وغيرها من الجهات ذات الصلة وذلك بداية من 19 الجاري وحتى تاريخ 7 مايو 2020 كما تم الاعلان عنه وما سيعقبها من أيام في حال دعت الحاجة.

أكبر وتيرة أسبوعية منذ أكثر من 4 سنوات

انسحاب 7.4 مليار دولار من الأسواق الناشئة بأسبوع

أفادت بيانات من إي.بي.إف.آر بأن المستثمرين سحبوا 7.4 مليار دولار من صناديق أسهم الأسواق الناشئة في آخر أسبوع، وهي أكبر وتيرة أسبوعية منذ أكثر من 4 سنوات، وهو ما يعود لأسباب منها الانهيار في أسعار النفط.

وأظهرت البيانات أن التدفقات الخارجة من صناديق سندات الأسواق الناشئة بلغت 721.6 مليون دولار في الأسبوع المنتهي يوم الأربعاء، مما يرفع إجمالي صافي التخارجات على مدار الأسابيع الثمانية المنقضية إلى أكثر من 54 مليار دولار. وبالنسبة لصناديق أسهم الأسواق الناشئة، كان هذا عاشر أسبوع على التوالي من نزوح التدفقات، بإجمالي 25.5 مليار دولار في تلك الفترة.

وقالت إي.بي.إف.آر عن أسواق الصناديق الناشئة «أضر هبوط حاد في أسعار النفط بمعنويات المستثمرين تجاه هذه الفئة من الأصول»، مضيفا أن تخارجات الأسبوع الماضي كانت الأكبر منذ الربع الثالث في 2015.

ومددت الصناديق التي تركز على الأسهم الجنوب أفريقية أطول سلسلة تدفقات لها منذ أوائل النصف الثاني من العام الماضي. لكن ذلك طغت عليه تخارجات من صناديق تركز على منتجي النفط، بما في ذلك السعودية وروسيا.

وعلى المستوى السيادي، سجلت صناديق السندات التي تركز على تركيا أكبر تدفقات لها في أكثر من 4 سنوات وتدفقت «أموال جديدة بكميات جيدة» إلى صناديق سندات جنوب أفريقيا. وعالميا، قالت إي.بي.إف.آر إن أكثر من 126 مليار دولار تدفقت إلى صناديق أسواق المال.

في أول شهرين من العام الجاري

الأردن.. ارتفاع قيمة الواردات النفطية 2 بالمئة

ارتفعت قيمة واردات الأردن من النفط الخام ومشتقاته 1.9 بالمئة في أول شهرين من العام، إلى 406.5 مليون دينار، مقارنة مع نفس الفترة من 2019، بحسب بيانات رسمية صدرت أمس الأحد.

وكانت فاتورة واردات المملكة من النفط ومشتقاته بلغت في نهاية فبراير 2019، نحو 399.1 مليون دينار. ويستورد الأردن أكثر من 95 بالمئة من احتياجاته من الطاقة.

وفي سياق منفصل، أظهرت أرقام للبنك المركزي الأردني، تراجع احتياطي العملات الأجنبية في أول ثلاثة أشهر من العام الجاري 3.5 بالمئة، مقارنة مع مستواه في نهاية العام 2019. وبلغت قيمة احتياطي العملات الأجنبية للمملكة في نهاية مارس نحو 11.74 مليار دولار مقارنة مع نحو 12.17 مليار دولار في نهاية 2019.

وبدأ الاحتياطي الأجنبي في الأردن بالانخفاض منذ بداية العام 2016 بعد تباطؤ النمو في حوالات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي، وهي العوامل المغذية لاحتياطي العملة الأجنبية في المملكة.

الإمارات ثانية بعد الصين

إيران تصدر منتجاتها إلى 128 دولة رغم العقوبات

أعلنت منظمة الجمارك الإيرانية أن قيمة المبادلات التجارية مع الإمارات العربية المتحدة بلغت 13.5 مليار دولار، بينما رأت أوساط إيرانية أن حجم المبادلات التجارية بينهما يخضع لحسابات سياسية على المستويين العالمي والإقليمي.

وقال رئيس المنظمة مهدي مير أشرفي إن بلاده تمكنت خلال العام الإيراني المنصرم (21 مارس 2019 حتى 19 مارس 2020) من تصدير بضائعها إلى 128 دولة رغم العقوبات الأميركية الجائرة، فضلا عن استيرادها سلعا من 112 دولة.

وأضاف مير أشرفي في تقريره السنوي أن تجارة البلاد الخارجية خلال العام الإيراني الماضي تجاوزت 169 مليونا و300 ألف طن بقيمة 85 مليارا و107 ملايين دولار.

وأوضح أن قيمة الصادرات غير النفطية بلغت 41 مليارا و737 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات 43 مليارا و737 مليون دولار.

وأردف المسؤول الإيراني أن آسيا وأوروبا وأفريقيا شكلت القارات الثلاث الأولى في استيراد البضائع الإيرانية، مؤكدا أن الصين والعراق والإمارات العربية المتحدة تصدرت سلم مستوردي هذه البضائع.

التجارة مع الإمارات

استوردت الإمارات العربية المتحدة خلال العام الإيراني المنصرم بقيمة 4.5 مليارات دولار من جارتها الشمالية، وفق مير أشرفي الذي أكد أن صادرات إمارة دبي إلى إيران تجاوزت 8.9 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها.

تحالف إستراتيجي

استوردت الصين سلعا إيرانية بأكثر من 9 مليارات دولار، مقابل صادراتها إلى إيران بنحو 11.2 مليار دولار خلال العام الإيراني المنصرم، وبذلك تحتل رأس قائمة شركاء طهران التجاريين. ووفقللبيانات فإن الشراكة التجارية المتينة بين بلاده والصين تعود إلى كون الأخيرة تعتبر أكبر سوق على مستوى العالم، فضلا عن متانة العلاقات السياسية بين طهران وبكين. ولدى إشارته إلى التحالف القائم بين البلدين ودور بكين في كسر العقوبات الأميركية على طهران، أكد أن القطاع الخاص الصيني يحتل حصة كبيرة من حجم المبادلات بين الصين وإيران، فضلا عن التعاون الحكومي بينهما، لا سيما في مجال مواصلة استيراد النفط من إيران عقب الحظر الأميركي الرامي إلى تصفير صادرات النفط الإيرانية.

التجارة مع العراق

بالرغم من أن العراق حل ثانيا في سلم مستوردي البضائع الإيرانية بقيمة 9 مليارات دولار تقريبا، فإن تقرير الجمارك الإيرانية لم يتطرق إلى حجم صادرات بغداد إلى إيران. والتجارة الإيرانية مع العراق تمتاز بمزايا كثيرة بحكم العامل الجغرافي بحسب الباحث الاقتصادي محمد إسلامي، كما أن البلدين يحتاجان سلعا وبضائع يمكن للقطاع الخاص فيهما مبادلتها دون الحاجة إلى استخدام الأنظمة المالية للمبادلات التجارية. وأضافالبيانات أن حجم المبادلات التجارية بين إيران والعراق يوضح معرفة الجانبين بكيفية الالتفاف على العقوبات الأميركية. ووفق تقارير الجمارك الإيرانية فإن طهران خلال العام الماضي صدّرت البضائع إلى 40 دولة أوروبية و28 دولة أفريقية و21 دولة آسيوية، فضلا عن 12 دولة من القارة الأميركية. كما أن إيران استوردت بضائع من 41 دولة أوروبية و31 دولة آسيوية و12 دولة من القارة الأميركية و11 دولة أفريقية.

للحد من الآثار المترتبة على الحظر والحجر الصحي

الجزائر تسمح باستئناف بعض الانشطة الاقتصادية بعد شهر من الاغلاق

قررت الحكومة الجزائرية السماح باستئناف بعض الانشطة الاقتصادية وتخفيف القيود على المحلات التجارية بعد حوالي شهر من الاغلاق الجزئي للبلاد في مواجهة تفشي جائحة (كورونا).

وقالت رئاسة الوزراء في بيان ان «الأمر يتعلق بالنشاطات والمحلات التجارية مثل سيارات الأجرة وصالونات الحلاقة وبيع المرطبات والحلويات التقليدية والملابس والأحذية والأجهزة المنزلية».

واضافت البيان ان القرار يسمح أيضا بعودة نشاط تجارة الأقمشة والخياطة والمنسوجات وتجارة المجوهرات والساعات وتجارة مستحضرات التجميل والعطور وتجارة الأثاث والأثاث المكتبي والمكتبات وبيع اللوازم المدرسية وتجارة الجملة والتجزئة لمواد البناء والأشغال العمومية.

وكانت الجزائر بدأت تطبيق الحجر الصحي في ال 21 من مارس الماضي وهو الإجراء الذي تسبب في شل النشاط الاقتصادي في البلاد لاسيما لأصحاب المحلات والعمال الحرفيين الذين اشتكوا من صعوبة التكفل بالحاجيات اليومية مع غياب الموارد المالية.

المستفيد 93 شركة

الولايات المتحدة تدعم شركات الطيران بنحو 12 مليار دولار

أعلنت الإدارة الأميركية، أنها وزعت حتى الآن 12.4 مليار دولار على 93 شركة طيران لمساعدتها في الحفاظ على الوظائف في ظلّ الأزمة التي يشهدها القطاع جراء وباء كوفيد19–. وذكرت وزارة الخزانة في بيان أنها «ستواصل تسديد مبالغ اضافية».

وتعرض قطاع الطيران لضربة قوية نتيجة الوباء الذي ألغيت بسببه آلاف الرحلات الجوية، وشملت الأزمة أيضا قطاع الشحن الجوي. وأضاف بيان الوزارة أن شركات الشحن التي «تتلقى دعما للرواتب بقيمة 50 مليون دولار أو أقلّ والمتعاقدين الذي يتلقون دعما للرواتب بـ37.5 مليونا أو أقل لن يكونوا مجبرين على توفير أدوات مالية» مقابل المساعدة.

وتوصلت إدارة الرئيس دونالد ترامب وكبريات شركات الطيران إلى اتفاق مبدئي منتصف أبريل على خطة تهدف إلى مساعدتها في تجنب الافلاس وتسريح عدد كبير من العمال في القطاع الذي يشغّل أكثر من 750 ألف شخص في الولايات المتحدة.

وفي حين لم تكشف وزارة الخزانة بنود الاتفاق، قالت مصادر مطلعة إنها توفر للحكومة الفيدرالية «سندات ضمان» مقابل الدعم المالي، وهي ادوات مالية يمكن تحويلها إلى أسهم. وقد يجعل ذلك الدولة مالكة لأقلية من الحصص في عشرات الشركات الجوية.

ووزارة الخزانة هي الجهة المكلفة توزيع المساعدة الطارئة بقيمة 2200 مليار دولار التي أقرها الكونغرس ووقعها الرئيس نهاية مارس. لكن الإدارة الأميركية تسعى إلى تجنّب اتهامها بالمحاباة في توزيع المال، لذلك حرصت في شروط الاستفادة من المساعدات السبت على تجنب حصول المجموعات الكبرى على نصيب غير منصف على حساب الشركات الأصغر حجما بسبب نفوذها السياسي الأوسع.